شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

لا تُزعجونا .. رجاءً

يتزعج مسؤولو الحكومة أشد الانزعاج إذ يُشار في الإعلام والمحافل السياسية إلى تصرفات لهم تشبه تصرفات صدام حسين وأقطاب نظامه والى سلوكيات وإجراءات للمؤسسات والأجهزة الحكومية تماثل ما كانت تفعله مؤسسات نظام صدام وأجهزته. وثلاثة أرباع غضبة رئيس الوزراء الشديدة على أحد نوابه ترجع إلى مقارنة هذا النائب رئيسه الحالي بصدام.

مفهومة ومُبررة تماماً غضبة نوري المالكي على صالح المطلك، فالمقارنة مع صدام لا بدّ أن تشقّ كثيراً على أي شخص ممن عارضوا صدام ونظامه وكافحوا من أجل الخلاص منهما. ولكن من اللازم أيضاً أن يشقّ كثيراً على السيد المالكي وغيره من معارضي نظام صدام، استمرار المؤسسات والأجهزة الحكومية لنظام ما بعد صدام في السلوك والتصرف كما لو لم يحدث تغيير كبير في تاريخ البلاد وحياة الناس منذ التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وكما لو أن هذه المؤسسات والأجهزة هي مؤسسات نظام صدام وأجهزته وليست مؤسسات نظام ديمقراطي محكومة بدستور يحظر على نحو قطعي وبات كل فعل وسياسة ونهج وتصرّف مما كان سائداً في عهد النظام السابق الدكتاتوري الشمولي القمعي.

منذ مدة اشتكى موظفون في عدد من المؤسسات الحكومية من إن إدارات مؤسساتهم طلبت منهم تقديم معلومات لها طابع أمني بتعبئة استمارات على غرار تلك التي اعتاد النظام السابق على تعميمها على دوائر الدولة ومؤسسات القطاع الخاص سنوياً.

والآن، كما جاء في تقرير نُشر أمس، فأننا نجد حتى الأجهزة الأمنية في النظام الحالي ترفع الصوت مشتكية من وجود أسئلة عن القومية والدين والمذهب والتوجهات السياسية في الاستمارات المُقدمة إلى المتطوعين في هذه الأجهزة والى العاملين فيها، وهي أسئلة تشمل حتى أقارب المتطوعين والمنتسبين.

هذا إجراء مُشين للغاية.. بوليسي وقمعي وإرهابي.. مهين للكرامة الوطنية وللكرامة الشخصية، وقد كان ممارسة روتينية لنظام صدام الذي لم يكن يُعير اهتماماً للكرامة، وطنية كانت أم شخصية، وهي ممارسة ثبت عدم جدواها فنظام صدام الذي طبّقها على أوسع نطاق لم يعد قائماً، وفي العالم لم يبق إلا القليل من الأنظمة الشبيهة بنظام صدام، وثمة مَن يترنح منها الآن بانتظار ساعة السقوط.

سؤال الناس عن قوميتهم ودينهم ومذهبهم واتجاههم السياسي لأغراض لا تتعلق بالإحصاءات والبيانات الضرورية للخطط الاقتصادية والاجتماعية، شيء مزعج للغاية لهؤلاء الناس، يُشعرهم بالإهانة ويُذكّرهم بحقبة بغيضة من تاريخهم، كما هو مزعج ومؤلم للغاية ألاّ يتلمس هؤلاء الناس التطور الذي كانوا يأملونه في حياتهم، برفع مستوى المعيشة وتوفير الأمن وتأمين الخدمات الأساسية (الكهرباء والماء والصحة والتعليم والصرف الصحي والنقل) ومكافحة الفساد والفقر والبطالة وضمان ممارسة الحريات والحقوق المكرسة في الدستور.. الخ.

حتى لا تنزعجوا، أيها المسؤولون الحكوميون وأيها السياسيون المتنفذون، ولا تتعكر أمزجتكم، كفّوا عن إزعاجنا وعن إيلامنا بالتصرفات والسلوكيات والإجراءات والقرارات التي يبدو العراق معها وكأنه لم يتخلص بعد من براثن الوحش الدكتاتوري.

مقرب من المالكي: القاعدة تريد تهريب مسلحيها بصفة مجاهدين عارضوا الأسد

رئيس قبيلة سوري يستغيث بالأنبار.. وعلي السليمان ينشئ مخيمات للاجئين

تستعد محافظة الأنبار لاستقبال عدد وصفته بالكبير من النازحين السوريين الذين يفرون من أعمال العنف التي تشهدها بلادهم منذ أكثر من ٨ أشهر، توجهٌ رفضته الحكومة المركزية في بغداد، متهمة تنظيم القاعدة ومن وصفتهم بالأحزاب المتشددة بتشجيع أهالي المحافظة على استقبال النازحين لكن ممثلي الأنبار رفضوا ذلك، وأناطوا المسألة ببغداد.

□ بغداد / إياس حسام الساموك

يأتي ذلك، بعد يوم من افتتاح، أول مخيم للاجئين السوريين قرب منفذ الوليد الحدودي غرب الأنبار.

وأنشأ المخيم بالتعاون بين وزارة الهجرة والمهجرين وجمعية الهلال الأحمر العراقي ومجلس محافظة الأنبار.

وحسب مسؤولين في وزارة الهجرة، فإن افتتاح المخيم يأتي بعد مطالب الاستغاثة والمساعدة التي قدمها مواطنون سوريون إلى جمعية الهلال الأحمر العراقية منذ انطلاق موجة الاحتجاجات الشعبية في المدن السورية، يبعد بحوالي ١٠ كيلومترات عن منفذ الوليد الحدودي، ويحاط بسياج ويحوي خيما حديثة تتوفر فيها كافة الخدمات الضرورية التي يحتاجها اللاجئون، منها نصب محطة متكاملة لمياه الشرب المعقمة وتجهيز المخيم بمركز طبي متنقل وسيارات إسعاف.

ويكشف احد شيوخ العشائر في الأنبار، عن تلقيه اتصالا هاتفيا من احد ابرز شيوخ العشائر السوريين يطلب منه إنشاء مخيمات للاجئين على الحدود بين البلدين، مؤكدا رفض بغداد هذا الإجراء، غير انه شدد على عدم امتثال الأنبار إلى قرارات الحكومة المركزية وإنها ستعمل على إيجاد مأوى للفارين من الأحداث الأمنية المتوترة هناك.

الشيخ علي حاتم السليمان ينفي بامتعاض شكوك الحكومة حيال إمكانية دخول مسلحين إلى العراق متخفين بين اللاجئين ويقول في مقابلة مع (المدى) أمس "إنهم يتحدثون عن عبور مسلحين العراق، هذا الأمر كان موجودا في السابق، أما الآن فما يحصل هو العكس"، ويضيف "رصدنا دخول الكثير من المسلحين من العراق إلى الأراضي السورية من اجل قمع الشعب ونصرة لنظام بشار الأسد".

السليمان يتهم الحكومة بعدم مساعدتها الشعب السوري، ويؤكد أن قرار إنشاء المخيمات جاء بعد جولة من المباحثات بين مجلس المحافظة والقيادات الأمنية، وتابع "ستكون على الحدود ولن تقترب إلى المدينة ولا يزال عددها مجهولا لاسيما بعد رغبة الكثير من السوريين الانتقال إلى الأراضي العراقية"، موضحا "أنها على الأرجح ستكون في منطقة حصيبة".

وحول اعتراض حكومة بغداد على بناء هذه المخيمات يتساءل السليمان "ما علاقة الحكومة به؟، انه امر عائد لنا في الأنبار، لن نلتزم بقراراتهم بعد اليوم"، متابعا "اتصل بنا في وقت سابق احد شيوخ العشائر السوريين المتواجدين في لندن بعد أن اصدر النظام السوري مذكرة اعتقال بحقه الذي أتحفظ على ذكر اسمه، وطلب منا إقامة المخيمات"، وأردف "لم يكن بمقدورنا رد الطلب فالسوريون استقبلوا العراقيين إبان حرب إسقاط نظام صدام ويجب علينا رد الدين، فالقضية باتت عشائرية ولا دخل لنا بالجوانب السياسية".

ما جاء به السليمان، أكده النائب عن الأنبار كامل الدليمي والذي قال في تصريح لـ(المدى) أمس "بسبب تردي الأوضاع الأمنية على الحدود السورية اللبنانية بعد سيطرة الأطراف المعارضة عليها تروم الأنبار بإقامة عدد من المخيمات لتضييف النازحين السوريين والذين سيكونون بأعداد كبيرة"، مطالبا "الحكومة المركزية بوضع الاحتياطات الأمنية المناسبة لحماية الداخلين وفرز المندسين عنهم الذي ينون زعزعة الوضع في الأنبار".

ومن جانب آخر، فأن مصادر مقربة من الحكومة العراقية نفت الحاجة إلى وجود مخيمات، مشددة على إمكانية حل الأزمة السورية من خلال الحوار بين الحكومة والمعارضة، معتبرا علي حاتم السليمان انه لا يمثل الأنبار. ويرى النائب عن ائتلاف دولة القانون سلمان الموسوي أن استقبال النازحين مرتبط بالحكومة المركزية وليس للمحافظات كما العشائر التدخل فيها، ويتابع الموسوي في مقابلة مع (المدى) أمس "لم نتلق طلبا رسمياً بهذا الصدد، فالجهات ذات العلاقة كالمنظمات العالمية الإنسانية لم تبعث لنا إشعارا بضرورة استقبال النازحين، وبالتالي لا ضرورة لإقامة المخيمات".

وتعمل بغداد، حسب الموسوي "من اجل حل الأزمة السورية، من خلال حوار حقيقي بين المعارضة والنظام الحاكم وإجراء إصلاحات حقيقية في هيكل الحكومة وإطلاق الحريات، أما الحديث عن اتفاقات بين شيوخ العشائر فلن نسمح به نهائيا".

وعلى العكس فأن الحكومة تطلب تشديد الإجراءات في هذه الفترة على الحدود بين البلدين، ويبين النائب عن دولة القانون "ضقنا ذرعا من مرارة الإرهاب القادم عبر حدودهم، فأن المنظمات المتشددة أرسلت لنا الكثير من المسلحين عملوا على تردي الوضع الأمنية وبالتالي ببحث عن تعزيز الحدود وان الحكومة السورية بذلت جهودا كبيرة في هذا السياق"، رافضا الاقتداء بالتجربة التركية في استقبال النازحين، موضحا "قطعا انه أمر سياسي لغرض التحريض على الجانب السوري، لن نستخدم هذا الأسلوب لأننا لا نريد التدخل في شؤون غيرنا كما نطلب من الغير عدم التدخل في شؤوننا".

وعكس تأكيدات النائب عن محافظة الأنبار كامل الدليمي، يشدد الموسوي على أن "نواب الأنبار لا يوجد لديهم رغبة باستقبال النازحين، إنما هناك إصرار من بقايا تنظيم القاعدة والأحزاب المتشددة في ترغيب أهالي المنطقة على استقبال بعض السوريين الفارين باعتبارهم مجاهدين ضد نظام الأسد ولكن العشائر رفضت ذلك، أما علي حاتم السليمان فهو لا يمثل الأنبار ولا عشائر الدليم كما يصور نفسه، موقفنا تأتي من مصادرها وان ممثلين الأنبار في البرلمان أكدوا على تحركات القاعدة الأخيرة".

معارضو الاسد في سوريا .. (أرشيف)

الغضبان يواجه مجلس النواب لحسم تأثير ميناء مبارك

الغضبان

□ بغداد / المدى

كشفت كتلة الفضيلة، أمس، عن جمع تواقيع أكثر من ٧٠ نائبا لغرض تضييف اللجنة الفنية المكلفة بتقصي الحقائق عن ميناء مبارك الكويتي في مجلس النواب، مطالبة رئاسة البرلمان بعرض تقرير اللجنة خلال جلسات الأسبوع الحالي، فيما أشارت إلى اتخاذ مجلس التعاون الخليجي قرارا يدعم استمرار الكويت بإنشاء الميناء.

وقالت النائبة عن الكتلة سوزان السعد في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن الفضيلة "جمعت تواقيع أكثر من ٧٠ نائبا لتضييف اللجنة الفنية التي زارت الكويت وتقصت حقائق تأثيرات ميناء مبارك على الاقتصاد العراقي، في مجلس النواب، مطالبة "رئاسة البرلمان بعرض تقرير اللجنة التي يترأسها رئيس هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء ثامر الغضبان خلال جلسات الأسبوع الحالي".

وأضافت السعد أن "الكويت تتقدم بخطوات حثيثة لانجاز ميناء مبارك وتسعى لإتمامه بأقصى سرعة، ما يتطلب وقفة جادة من قبل الحكومة والبرلمان"، مشيرة إلى أن "موضوع ميناء مبارك أثير بشكل كبير سياسيا وإعلاميا من دون جدوى ورؤية واضحة للشعب العراقي والنواب".

وتابعت السعد أن "لجنة العلاقات الخارجية النيابية استضافت اللجنة الفنية وكان بحوزتها التقرير النهائي الذي عرضته على الحكومة"، لافتة إلى أن "التقرير الموجود حاليا في اللجنة يشوبه الكثير من التساؤلات".

وأشارت السعد إلى أن "ما طرحته اللجنة الفنية كان موضع تساؤلات ولم يتم معرفة القرارات والتوصيات التي خرجت بها"، مبينة أن "عدد النواب الذين حضروا استضافة اللجنة لا يتجاوز ٢٠ نائبا".

ولفتت السعد إلى انه كان "من المفترض أن يدرج موضوع ميناء مبارك ضمن جدول الزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء نوري المالكي إلى الكويت، لكن الزيارة تأجلت"، مؤكدة أن "مجلس التعاون الخليجي اتخذ قرارا بدعم الكويت في المضي قدما بإنشاء ميناء مبارك وتأييدها بشكل واضح، في وقت لم تكن هناك رؤية واضحة للعراق تطرح أمام الأمم المتحدة ومن يهمه الأمر سواء كان دوليا أو عربيا أو خليجيا".

وشددت النائبة عن كتلة الفضيلة على ضرورة "إيضاح الضرر الذي سيلحق ميناء مبارك بموانئ العراق إذا ما أنشئ هذا الميناء"، داعية إلى "يكون لخبراء العراق البحريين دور في إيضاح تأثيرات ميناء مبارك، أو الاستعانة بشركة استثمارية بحرية عالمية لإيضاح ما سيسببه من ضرر على موانئ العراق".

وأعلنت الحكومة الكويتية، في ١١ من كانون الثاني الحالي، عن تأجيل زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بسبب انشغالها بالانتخابات العامة، فيما أكدت أنها تترقب زيارة المالكي باهتمام لاستكمال المفاوضات وحل القضايا العالقة.

دولة القانون يرحب بالعودة: لن نساوم على المطلك واستقالته أمر ضروري جلسة برلمانية مخصصة للعراقية لمناقشة ميزانية ٢٠١٢

□ بغداد / إياد التميمي

بعد قطيعة دامت أكثر من شهرين، عاد ائتلاف العراقية بزعامة إياد علاوي، ومارس اغلب نواب العراقية دورهم التشريعي من مختلف الكتل المنضوية داخل العراقية، إلى جلسة يوم أمس الـ١٦ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢٣٩ نائباً، وشهدت الجلسة القراءة الأولى والثانية لتسعة مشاريع قوانين من بينها موازنة، بعد أن تأجلت نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وكان جدول الأعمال، قد شهد القراءة الثانية لمشاريع قوانين، تصديق جمهورية العراق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا الشمالية، ودمج المصرف الاشتراكي بمصرف الرافدين، ومركز التدريب النقدي والمصرفي.

والقراءة الثانية لمشاريع قوانين، القرى العصرية الزراعية، وصندوق ادخار الجمارك، وعقد المعاهدات، فضلاً عن مناقشة موضوع إقراض الموظفين.

واعتبر ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، أن قضية نائب رئيس الوزراء صالح المطلك خاسرة ولا يمكن أن تناقش إلا في جانب تقديم استقالته، مؤكداً عدم تسلمه أي شروط من القائمة العراقية لعودة وزرائها إلى الحكومة.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي في تصريح لمراسل المدى في البرلمان إن "الربط بين قضية صالح المطلك وعودة وزراء العراقية يعد امرا غير واقعي لأن القضية خاسرة ولا يمكن أن تناقش إلا في إطار أن يقوم بتقديم استقالته"، مبيناً أن ائتلافه "لم يتسلم أي شروط من القائمة العراقية في عودة وزرائها إلى الحكومة".

وأردف البياتي أن رسالة العراقية لم تصل إلى دولة القانون كون مطالبهم لم تكن دستورية وكانت تحاول ان تستغل الاضطرابات السياسية للحصول على مناصب توافقية وليس وفق الاستحقاقات الانتخابية".

مبينا أن ائتلافه "لم يتسلم أي شروط من القائمة العراقية في عودة وزرائها إلى الحكومة".

وتابع أن "ائتلاف دولة القانون لا يقلل من استحقاق القائمة

عتاب الدوري

العراقية أو جبهة الحوار وإنما يطالبهم بتقديم شخص بديل عن المطلك لأنه الحل الأفضل"، معتبراً أن "الاعتذار لا يعالج المشكلة وإنما يعالج الموقف الشخصي بين المطلك والمالكي.

وفي السياق ذاته اعتبرت كتلة المواطن البرلمانية أن حسم قضية المطلك أصبح ممكنا بعد عودة العراقية والتي أجمعت الكتل على الترحيب بها.

وقال النائب عن كتلة المواطن حبيب الطرفي في تصريح للمدى "إن عودة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك باتت قريبة وممكنة بعد عودة العراقية وتوفرت في الوقت نفسه أرضية مناسبة جدا لعقد المؤتمر بوقت معقول".

ونوه الطرفي إلى "أن أمر عودة نائب رئيس الوزراء تنفيذي وليس برلمانيا معتبرا الخلاف شخصيا بين المالكي والمطلك"، ورجح القيادي في المجلس الأعلى أن يتم سحب الكتاب المقدم من رئاسة مجلس الوزراء بسحب الثقة عن المطلك في الأيام القادمة، بعد أن تم التوافق سياسيا بعودة النواب والوزراء.

إلى ذلك أكدت النائبة عن القائمة العراقية عتاب الدوري أن عودة الوزراء إلى الحكومة قريبة بعد ان تم تخويل قيادات العراقية بالتشاور والمناقشة ، وتابعت الدوري في تصريح للمدى ان الرسالة التي كانت قد بعثت بها القائمة الى دولة القانون والى الحكومة قد وصلت والدليل حسب الدوري هو ضرورة انعقاد المؤتمر الوطني برعاية رئيس الجمهورية.

وأوضحت الدوري أن "القائمة العراقية تنتظر من رئيس الوزراء نوري المالكي إعادة نائبه صالح المطلك، لتكون مبادرة لحسن النوايا تمهد لعودة وزراء القائمة العراقية الى حضور جلسات مجلس الوزراء"، مبينةً أن "أعضاء القائمة العراقية عادوا إلى مجلس النواب استجابة إلى مطالبات جماهيرها، وتلبية لدعوات الزعماء والقادة السياسيين. وعن جلسة أمس قالت الدوري "جلسة أمس خصصت إلى القائمة العراقية لإبداء آرائنا وملاحظاتنا بخصوص الموازنة كوننا قاطعنا جلسات البرلمان ولم نبد ملاحظاتنا في فترة المقاطعة لجلسات البرلمان، وعن الأجواء العامة في أول جلسة بعد عودة العراقية قالت الدوري كان الترحيب من جميع الكتل كالتحالف الكردستاني والائتلاف الوطني وكتلة التغيير وحتى من خصومنا ائتلاف دولة القانون ما عدى الكتلة البيضاء. وكانت كتلة الأحرار قد أعلنت يوم أمس أن زعيم القائمة العراقية وعد رئيس كتلة الأحرار بهاء الأعرجي في آخر لقاء بينهما أن يحضر جلسة أمس إلا أن علاوي لم يحضر من دون أن يوضح نواب ائتلافه الأسباب.

يذكر أن رئاسة البرلمان قد رفعت جلسة أمس إلى يوم غد الخميس، أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت استكمال مناقشة القراءة الثانية مشروع قانون الموازنة وإنهاء القراءة الثانية لمشروعين، وتأجيل مناقشة ستة مشاريع قوانين.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون